جودة الأصول بالقطاع المصرفي الجزائري بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة (2014-2022)

عبد القادر بادن، [2] بولرباح بوخاري [*1]

[1] أستاذ محاضر "أ"، (جامعة مستغانم)، (الجزائر)
abdelkader.badene@univ-mosta.dz
http://orcid.org/0000-0001-6693-7064
[2] أستاذ محاضر "أ"، (جامعة الشلف)، (الجزائر)
b.boukhari@univ-chlef.dz
http://orcid.org/0009-0005-2683-5414

استلم في: 2024/05/12

قبل في: 2024/05/27

نشر في: 2024/06/30

* المؤلف المرسل

كيفية الإحالة: بادن ع. ا., و ,.بوخاري ب. (2024). جودة الأصول بالقطاع المصرفي الجزائري بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة (2014-2022). دراسات العدد الاقتصادي, 15(2), 1-19. https://doi.org/10.34118/djei.v15i2.3931

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي.

DOI 10.34118/djei.v15i2.3931

الملخص:

هدف الدراسة هو تحليل ودراسة مؤشرات جودة الأصول بالقطاع المصرفي الجزائري من خلال المقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال فترة 2014-2022، تم تجميع البيانات من تقارير بنك الجزائر. مع اعتماد ثلاث مؤشرات لجودة الأصول (نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني NPL1 ونسبة القروض المتعثرة NPL2) حسب دليل مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي، ومؤشر (نسبة مؤونات القروض المتعثرة NPLP) الذي يتعامل به بنك الجزائر، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتحديد المتوسط الحسابي، أعلى وأدنى قيمة للمؤشرات، وأساليب الإحصاء الاستدلالي (اختبار t) لتحديد الفروق بين متوسط مؤشرات جودة الأصول للبنوك العمومية والبنوك الخاصة. تم التوصل إلى وجود فروق دالة احصائيا لمؤشر (NPL1) ومؤشر (NPL2) بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة ولصالح البنوك العمومية، ما يعني أنها الأكثر استقرارا ماليا من نظيرتها الخاصة، في حين لا توجد فروق دالة احصائيا لمؤشر NPLP بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة. وكاستنتاج فان البنوك العمومية والخاصة لها أصول ذات جودة مقبولة.

الكلمات المفتاحية: جودة الأصول؛ قروض متعثرة؛ بنوك عمومية؛ بنوك خاصة.

تصنيف JEL: G20؛ G21؛ G32.

Asset quality in the Algerian banking sector between public banks and private banks for the period (2014-2022)

Abdelkader BADENE [1*], Boulerbah BOUKHARI [2]

[1] Associate Professor (A), (University of Mostaganem) (Algeria)
✉ abdelkader.badene@univ-mosta.dz
http://orcid.org/0000-0001-6693-7064
[2] Associate Professor (A), (University of Chlef) (Algeria)
✉ b.boukhari@univ-chlef.dz
http://orcid.org/0009-0005-2683-5414

Received: 12/05/2024

Accepted: 27/05/2024

Published: 30/06/2024

* ***Corresponding Author***

How to Cite:
BADENE , A., & BOUKHARI, B. (2024). Asset quality in the Algerian banking sector between public banks and private banks for the period (2014-2022). *Dirassat Journal Economic Issue*, *15*(2), 1-19.
https://doi.org/10.34118/djei.v15i2.3931

This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License.

DOI 10.34118/djei.v15i2.3931

Abstract

The aim of the study is to analyze and study asset quality indicators in the Algerian banking sector through comparison between public banks and private banks during the period 2014-2022. The data was collected from the reports of the Bank of Algeria. With the adoption of three asset quality indicators (non-performing loans net of provisions to capital ratio NPL1 and the rate of non-performing loans ratio NPL2) according to the International Monetary Fund's financial soundness indicators guide, and the indicator (the rate of non-performing loan provisions ratio NPLP) used by the Bank of Algeria), methods were used. Descriptive statistics to determine the mean, the maximum and minimum values of the indicators, and inferential statistics methods (t-test) to determine the differences between the average asset quality indicators of public banks and private banks. It was found that there are statistically significant differences for the (NPL1) indicator and the (NPL2) indicator between public banks and private banks and in favor of public banks, which means that they are more financially stable than their private counterparts, while there are no statistically significant differences for the NPLP indicator between public banks and private banks. As a conclusion, public and private banks have assets of acceptable quality.

Keywords: Assets quality, Nonperforming loans, Public banks, Private banks.
JEL classification codes: G20, G21, G32.

أولا- مقدمة

يعد القطاع المصرفي من أهم مكونات النظام الاقتصادي لأي دولة والتي تعتمد عليه في تمويل مؤسساته الباحثة عن التمويل وكذا الأفراد في مقابل حاجياتهم المتعددة والتي لا تنتهي خاصة في ظل اقتصاد مزدهر ومنتج. حيث تقوم البنوك باعتبارها مؤسسات ضمن القطاع المصرفي بتجميع مدخرات المؤسسات والأفراد ممن لهم فائض في الأموال ومن ثم إعادة توزيعها ومنحها لمؤسسات وافراد ممن في حالة عجز مالي وفق شروط وبنود تحفظ أموال الفئة الأولى وكذا تضمن ربحية وسيولة وأمان للمؤسسات المصرفية الوسيطة.

وبما أن السوق المالي في الجزائر دون فعالية وكفاءة تمكنه من تمويل المؤسسات والأفراد على اعتباره يمثل اللاوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، فان الدور كله يقع على عاتق البنوك العاملة بالجزائر، حيث لدينا بنوك عمومية والتي تمثل الحصة الكبرى من أصول القطاع المصرفي ككل وبنوك خاصة ذات رؤوس أموال أجنبية أو مزيج مع رؤوس أموال عمومية (بنك البركة) والتي ما فتأت تأخذ لنفسها حصة بسوق التمويل المصرفي، ما يجعل السوق المصرفي في حركية وتنافسية بين النوعين.

وحسب أخر تقرير سنوي صادر عن بنك الجزائر (البنك المركزي) سنة 2022، فان عدد البنوك العمومية يساوي 7 في مقابل 13 بنكا خاصا يمارسون النشاط المصرفي وفق اللوائح والتشريعات والنصوص الاشرافية والاحترازية التي يقرها مجلس النقد والقرض. مع نهاية سنة 2022 قدمت البنوك العمومية والخاصة مجتمعة ما قيمته 10112,3 مليار دينار جزائري كقروض موجهة للقطاع العمومي والخاص، كانت حصة البنوك العمومية من هذه القروض الممنوحة تمثل نسبة 85,58بالمائة والنسبة الباقية (14,42بالمائة) تعود للبنوك الخاصة، ما يؤكد الدور المهم الذي تلعبه البنوك العمومية في تمويل المؤسسات والأفراد عموميين كانوا أم خواص.

وفي ظل هذه المبالغ الكبيرة الموجهة لتمويل القطاع الاقتصادي في الجزائر، فان استقرار النظام المصرفي ومن وراءه النظام المالي للجزائر، يعتبر أمر في غاية الأهمية لاستمرارية البنوك في أداء مهمتها التمويلية والخدماتية، حيث يمكننا تشخيص وتقييم ذلك الاستقرار من خلال تحديد درجة ومستوى جودة الأصول المصرفية سواء للبنوك العمومية أو البنوك الخاصة، ومنه معرفة أيهما يساهم بدرجة عالية في الاستقرار المصرفي والمالي وأيهما يعرض ذلك الاستقرار للخطر، ثم اتخاذ الإجراءات الاحترازية الضرورية والمتعارف عليها.

ومن هنا فان بنك الجزائر يعتمد على ثلاث مؤشرات لقياس جودة الأصول من بينها مؤشرين (نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني ونسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض) تم إعدادهما من طرف معهد صندوق النقد الدولي ضمن دليل السلامة المالية الذي أصدره سنة 2006. ومؤشر ثالث يتمثل في نسبة مؤونات القروض المتعثرة. وعلى أساس هذه المؤشرات فإننا نقوم بإجراء مقارنة بين جودة الأصول المصرفية بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة ومعرفة ما إذا كانت هناك فروقات بينهما أم لا.

1.1 إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، فإننا نصوغ إشكالية الدراسة كالتالي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسط مؤشرات جودة الأصول للبنوك العمومية ومتوسط مؤشرات جودة الأصول للبنوك الخاصة؟

2.1 أسئلة الدراسة:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني للبنوك العمومية ومتوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني للبنوك الخاصة؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك العمومية ومتوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك الخاصة؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط نسبة مؤونات القروض المتعثرة للبنوك العمومية ومتوسط نسبة مؤونات القروض المتعثرة للبنوك الخاصة؟

3.1 فرضيات الدراسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني للبنوك العمومية ومتوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني للبنوك الخاصة؛

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك العمومية ومتوسط نسبة القروض المتعثرة للبنوك الخاصة؛

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين متوسط نسبة مؤونات القروض المتعثرة للبنوك العمومية ومتوسط نسبة مؤونات القروض المتعثرة للبنوك الخاصة.

4.1 أهداف الدراسة:

- تقديم لمحة عن النظام المصرفي الجزائري؛
- التعرف على أهم مؤشرات قياس جودة الأصول المصرفية؛
- التوصيف الاحصائي لمؤشرات جودة الأصول للنظام المصرفي الجزائري؛
- الاستدلال الإحصائي للمقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة حول جودة الأصول.

5.1 أهمية الدراسة:

إن أهمية البحث تكمن من خلال معرفة جودة الأصول المصرفية للبنوك العمومية والبنوك الخاصة ومؤشرات قياسها. حيث تعتبر جودة الأصول من أهم مرتكزات السلامة المالية لأي نظام مصرفي، وعلى أساس هذه الجودة يمكن للهيئات

الاشرافية اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة للحفاظ على الاستقرار المالي وعلى ثقة المتعاملين بالبنوك العمومية والخاصة على حد سواء، وعلى اعتبار النظام المصرفي في الجزائر بمؤسساته يلعب الدور الرئيس في تمويل الاقتصاد الوطني.

6.1 حدود الدراسة:

- حدود زمانية: تمتد الدراسة على فترة 9 سنوات بداية من 2014 لغاية 2022 وهي سنة آخر معلومات متوفرة؛

- حدود مكانية: تعنى الدراسة بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة المعتمدة والعاملة بالجزائر لغاية سنة 2022؛

- حدود موضوعاتية: تم الاعتماد على ثلاث مؤشرات تقيس جودة الأصول المصرفية وهي تلك التي يتبناها بنك الجزائر.

7.1 منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع بيانات ثانوية من المراجع الأكاديمية ذات خصائص البحث العلمي وتم على أساسها توصيف مصطلحات الدراسة بم يتناسب وأهميتها، كما تم جمع بيانات أولية والمتصلة أساسا بالأرقام في شكل نسب مؤشرات جودة الأصول، وبعد معالجتها احصائيا (وصفي واستدلالي) تم تحليلها والخروج بنتائج تؤكد أو تنفي الفرضيات الموضوعة.

8.1 دراسات سابقة:

1- دراسة (Bernardus Franco Maseke and Eswual M. Swartz، 2021) بعنوان " Risk Management Impact on Non-Performing Loans and Profitability in the Namibian Banking Sector" تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير إدارة المخاطر على القروض المتعثرة في ناميبيا وتحديد الاستراتيجيات المختلفة المستخدمة في جميع أنحاء العالم والتي تساعد البنوك في مواجهة القروض المتعثرة. شملت الدراسة البنوك التجارية الأربعة الكبرى في ناميبيا كعينات. استخدمت الدراسة البيانات الثانوية فقط للإجابة على أهداف البحث من خلال المنهج النوعي. وتوصلت إلى أن البنوك الناميبية شهدت زيادة طوال السنوات الخمس في كل من الأرباح والقروض المتعثرة. وكان عام 2018 هو الأعلى في القروض المتعثرة للبنوك، وعلى الرغم من أن البنوك لديها أنظمة إدارة المخاطر إلا أن القروض المتعثرة لا تزال في ارتفاع.

2- دراسة (Andrew Tek Wei Sawa et al.، 2022) بعنوان " Bank Ownership and Non-Performing Loans of Islamic and Conventional Banks in An Emerging Economy" تقوم هذه الدراسة بتقييم القروض المتعثرة للبنوك التقليدية والإسلامية وكذلك تأثير الملكية على القروض المتعثرة للبنوك التقليدية والإسلامية. بالاعتماد على بيانات 26 بنكا تقليديا و16 بنكا إسلاميا في ماليزيا للفترة 2012-2020. تم استخدام نموذج التأثير العشوائي (REM) لدراسة الفرق بين القروض المتعثرة للبنوك التقليدية والإسلامية وكذلك تأثير الملكية على القروض المتعثرة للبنوك التقليدية والإسلامية. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للقروض المتعثرة لدى البنوك التقليدية والإسلامية، وكذا ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية للقروض المتعثرة بين البنوك التقليدية الأجنبية والتقليدية المحلية.

3- دراسة (Şeyma YILMAZ KÜÇÜK et al.، 2022) بعنوان " Determinants of non-performing consumer loans for turkey: ARDL bounds testing approach" تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على القروض الاستهلاكية المتعثرة في بنوك الودائع العاملة في تركيا. تم استخدام البيانات الشهرية وبيانات مؤشرات

الاقتصاد الكلي للفترة 2005-2021 مع نموذج ARDL قروض المتعثرة. حيث توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض ومعدل البطالة يؤدي إلى زيادة معدل القروض الاستهلاكية المتعثرة. في حيت إن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع وسعر صرف الدولار يقلل من معدل القروض الاستهلاكية المتعثرة. أما العوامل الداخلية فان زيادة النسبة المعيارية لكفاية رأس المال والعائد على الأصول يقلل من نسبة القروض الاستهلاكية المتعثرة.

4- دراسة (Mohammed Mustafa Ahmed، 2022) بعنوان " Impact of Non-Performing Assets on the Profitability of Banks: With reference to Cihan Bank" الهدف من الدراسة تحديد تأثير الأصول غير العاملة (NPAs) على ربحية بنك جيهان، حيث تم جمع بيانات من تقرير البنك لأربع سنوات (2017-2020) مع استخدام معامل الارتباط. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية وكبيرة بين الأصول المتعثرة (NPA) ومؤشرات الربحية (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول).

5- دراسة (Che Wan Nabilah Che W Mohd Amil et al.، 2023) بعنوان "Determinants of Non-Performing Loans: Evidence from Malaysia "، تهدف هذه الدراسة في البحث عن محددات القروض المتعثرة في النظام المصرفي الماليزي، تم استخدام بيانات سنوية للفترة 1988-2020 للمتغيرات (معدلات التضخم، أسعار فائدة الإقراض، أسعار الفائدة الحقيقية، الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الادخار المحلي، ومعدلات البطالة). تم التحليل على أساس الانحدار المتعدد، حيث كشفت نتائج الدراسة أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الادخار المحلي والبطالة تفسر بشكل كبير القروض المتعثرة في ماليزيا.

6- دراسة (Leedya Sivalaxmi Sivarajan et al.، 2023) بعنوان " Explaining Non-Performing Loans of Commercial Banks in Malaysia" تتناول الدراسة تأثير حجم البنك وكفاية رأس المال والربحية والسيولة على القروض المتعثرة. حيث تشمل البنوك التجارية المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا للفترة 2010-2021. استخدمت هذه الدراسة نموذج التأثير الثابت (FEM). أظهرت النتائج أن حجم البنك وكفاية رأس المال لهما علاقة كبيرة وسلبية مع القروض المتعثرة، أي أن البنوك الأكبر حجما وأعلى كفاية لرأس المال لديها حجم قروض متعثرة أقل.

7- دراسة (سي أحمد فتيحة وبقيق ليلى اسمهان، 2024) بعنوان " أثر القروض المصرفية المتعثرة على ربحية البنوك الجزائرية: دراسة قياسية" تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر القروض المتعثرة على مؤشرات ربحية البنوك الجزائرية للفترة 2000-2021 باستخدام نموذج ARDL. تم التوصل إلى أن القروض المتعثرة تؤثر سلبا ومعنويا على مؤشري العائد على حقوق الملكية وصافي إيرادات الفوائد وإيجابا ومعنويا على مؤشر العائد على الأصول في المدى القصير والطويل، كما أن القروض المتعثرة المبطئة بفترة تؤثر سلبا وبمعنوية على مؤشر العائد على الأصول في المدى القصير والطويل.

وفقا لما تم عرضه من دراسات سابقة، فان في معظمها تدرس العوامل الداخلية بالبنك والعوامل متعلقة بالاقتصاد الكلي التي تؤثر أو تحدد مستوى القروض المتعثرة واتجاهاتها، والتي من خلالها يمكن تجنب الوقوع في هذه الوضعية أو التقليص منها والحد من مخاطر الائتمان التي تزيد من حدة باقي المخاطر. في حين أن دراستنا تقوم بإجراء مقارنة بين جودة الأصول المصرفية بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة اعتمادا على البيانات الصادرة عن بنك الجزائر.

ثانيا- الإطار النظري

1.2 مفهوم القروض المتعثرة

هناك عدة تعاريف للقروض المتعثرة نوجزها فيما يلي:

- عدم قدرة المدين على تسديد أقساط القرض والفوائد تاريخ موعده المحدد سواء جزئيا أو كليا أو تلك التي تتعدى احتمالات عدم التسديد نسبة 51بالمائة. (عبد الجبار و سعيد، 2016)؛

- قروض لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد أو قروض يضطر البنك لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض (بتول و ذنون، 2021)؛

- قروض يعتبرها البنك بعد دراسة الوضعية المالية للزبون وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة ولا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة (الذبحاوي و تويج، القروض المتعثرة وأثرها على القيمة السوقية المضافة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة 2005-2019، 2021)؛

- تسهيلات ائتمانية حصل عليها المدين ولم يقم بتسديدها عند موعد استحقاقها فتحولت إلى أرصدة مدينة عاطلة أو جامدة وبمرور الوقت تصبح ديون متعثرة (هادي، كتاه، و حميد، 2023)؛

- قروض فشل المقترضون في سدادها وفقًا للشروط والأحكام المتفق عليها، مما أدى إلى ضائقة مالية لكل من المقترضين والمقرضين (Isa, Sadique, Alias, & Haron, 2023).

- وفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 2001، يعتبر القرض متخلفا عن السداد عندما يعلن البنك أن المقترض غير قادر على الوفاء التزاماته وسداد القرض، أو عندما يتأخر المقترض في سداد أي دفعة من ائتمان مصرفي لأكثر من 90 يوما (OWONYE و OBONOFIEMRO، 2022).

كما وتمر القروض المتعثرة بمراحل عديدة قبل أن تؤثر كليا على البنك (هادي، كتاه، و حميد، 2023):

- التعثر المالي المؤقت؛
- استمرار التعثر؛
- التكيف مع التعثر حيث يصبح تعثر القروض روتين يومي للبنك؛
- الإفلاس حيث القيمة السوقية أقل من الخصوم؛
- إعادة تنظيم وهيكلة البنك.

2.2 أسباب القروض المتعثرة

من بين الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية أو إلى ارتفاع قيمتها والتي تعود للبنك أساسا نذكر: (الذبحاوي و تويج، 2021):

- عدم كفاية بنود عقد منح الائتمان للزبون؛
- قلة المعلومات المتوفرة والمتصلة بالزبون؛

- ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للزبون.

وهناك أسباب تعود للعامل السياسي، من حيث استغلال النفوذ والمناصب العليا في الدولة للتوسط والحصول على تمويل دون دراسة اقتصادية حقيقية للقرض (بتول و ذنون، 2021). ومن الآثار السلبية للقروض المتعثرة (عكاوي، حسين، و حسين، 2023):

- خسارة البنك لقيمة القروض المتعثرة جزئيا أو كليا؛
- مطالبة البنوك لضمانات مبالغ فيها في مقابل منح القروض؛
- رفع هامش الربح لتعويض الخسائر المحتملة لارتفاع القروض المتعثرة.

3.2 محددات القروض المتعثرة

العوامل المحددة للقروض المتعثرة تأتي من مصدرين، محددات متصلة بالقطاع المصرفي وأخرى بالقطاع الاقتصادي الكلي (Prasetyowatie و Hariadi، 2022). من عوامل الاقتصاد الكلي لدينا (بتول و ذنون، 2021):

- الناتج المحلي الخام، حيث هناك علاقة سلبية بين الناتج المحلي الخام والقروض المتعثرة؛
- التضخم، له علاقة سلبية بالقروض المتعثرة؛
- سعر الصرف، حيث انخفاض سعر صرف العملة المحلية يعني تحقيق البنك لخسارة ناجمة عن الفرق في سعر صرف العملة من القروض الآجلة التي يسددها الزبون؛
- أسعار الفائدة، حيث ارتفاعها يؤدي إلى زيادة خدمة الدين مما يجعل المقترض يفكر في التهرب من التسديد؛
- معدل البطالة، حيث هناك علاقة ارتباط موجبة بين القروض المتعثرة ومعدل البطالة في الاقتصاد.

كما تتأثر القروض المتعثرة بشكل إيجابي وكبير بنسبة كفاية رأس المال (CAR) وبنسبة القروض إلى الودائع (LDR) وبنسبة الأعباء التشغيلية إلى النواتج التشغيلية (BOPO)، بينما تتأثر بشكل سلبي وكبير بمعدل التضخم وبالعائد على الأصول (ROA) (Nasir , Oktaviani , & Andriyani, 2022). وهناك علاقة ارتباط موجبة بين صافي هامش الفائدة (NIM) ونسبة القروض المتعثرة (Ferreira, 2022). بينما هناك علاقة تأثير سلبية بين نسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة المصرفية (Kelvin, Ozofer, & Tom, 2024).

4.2 مؤشرات القروض المتعثرة

كما سبق وأشرنا في المقدمة، لدينا ثلاث مؤشرات رئيسية وهي:

- نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني:

وتسمى كذلك نسبة صافي الديون غير العاملة إلى قاعدة رأس المال، وتهدف إلى مقارنة التأثير المحتمل للقروض المتعثرة على رأس المال وهذا بعد خصم مؤونات خسائر القروض، كما أنه يقدم دلالة على قدرة رأسمال البنك على تحمل الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة (صندوق النقد الدولي، 2006). كما يستخدمه المحللون على مستوى البنوك أو على مستوى الهيئات الاشرافية للحكم على مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة غير المغطاة من مؤونات على رأس المال

التنظيمي (عبيد، وآخرون، 2023). حيث انخفاض النسبة يدل على انخفاض مخاطر الائتمان لدى البنوك، ومنه مستوى استقرار مالي أعلى بالقطاع المصرفي (صندوق النقد العربي، 2023).

- نسبة القروض المتعثرة:

تعتبر نسبة القروض المتعثرة من مؤشرات المخاطر النظامية التي تقيم الرقابة الاحترازية الكلية ومدى صحة النظام المالي، وترتبط عادة باختبارات التحمل من البنوك (Prasetyowatie & Hariadi, 2022).

هناك بعض المعايير الاحترازية التي تستخدم نسبة القروض المتعثرة للتنبؤ بالأزمات المصرفية، حيث متى تجاوزت هذه النسبة 15بالمائة فان هناك احتمال كبير لوقوع أزمة مصرفية (عبد الجبار و سعيد، 2016). كما كشفت بعض التجارب أنها متى تجاوزت 10بالمائة، فان ذلك ينذر بحدوث أزمة مصرفية (الذبحاوي و تويج، 2022). فهي تعكس احتمالية تعرض البنوك لمشاكل ائتمانية بسبب الأموال التي يتم تحويلها إلى الأفراد المقترضين. فإذا ضمان جودة أصول مصرفية معقولة بحد أدنى، يجعل النواتج المصرفية في ارتفاع ما يؤدي إلى ازدهار الأعمال ومنه تعزيز التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل بعدالة أكبر (Prasetyowatie و Hariadi، 2022).

كما أن نسبة القروض المتعثرة تعتبر مؤشر يهدف إلى تحديد المشاكل المتعلقة بجودة الأصول المصرفية ضمن الحافظة، فارتفاع نسبة القروض المتعثرة يدل على تدهور جودة الأصول بالحافظة. من الناحية المحاسبية، فان قيمة القروض المتعثرة هي مبلغ القروض كلها وليس الجزء الذي تجاوز 90 يوما بعد الاستحقاق (صندوق النقد الدولي، 2006). وتعتبر من أهم نسب قياس جودة الأصول المصرفية، حيث أن مخاطر الاعسار المالي تبدأ في معظمها من تدهور هذه الجودة، فكلما انخفضت زاد مستوى الاستقرار المالي للقطاع المصرفي (صندوق النقد العربي، 2023).

- نسبة مؤونات القروض المتعثرة:

تسمى كذلك بنسبة التغطية، حيث تقيس مدى ودرجة تغطية المؤونات (المخصصات) للقروض المتعثرة، كما توفر مقياس لحجم الخسائر المستقبلية المتوقعة في حال شطب أو إلغاء جميع القروض المتعثرة (عبيد، وآخرون، 2023). كما يعبر حجم المؤونات عن مقدرة البنك على مواجهة مخاطر الائتمان (صندوق النقد العربي، 2023).

بعض القواعد الاحترازية، تشير إلى أنه متى تجاوزت عملية انقاذ البنوك من الإفلاس بتكوين مؤونات القروض المتعثرة نسبة 2بالمائة من الناتج المحلي الخام، فان ذلك ينذر بوقوع أزمة مصرفية (عبد الجبار و سعيد، 2016).

ثالثا- الاطار التطبيقي

سيتم التطرق إلى الجانب الكمي لدراسة مؤشرات جودة الأصول بالقطاع المصرفي الجزائري من خلال اجراء مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال فترة الدراسة المحددة.

1.3 عينة ومجتمع الدراسة

تحليل مؤشرات جودة الأصول بالبنوك العمومية والبنوك الخاصة العاملة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 لغاية سنة 2022، حيث تم الحصول على بيانات هذه المؤشرات من التقرير السنوي لبنك الجزائر لعدة سنوات (2013،

2018 و2022). هذه الدراسة كمية تعمل بمنهج مقارنة مؤشرات جودة الأصول الأكثر استخداما وشيوعا (نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني، نسبة القروض المتعثرة ونسبة مؤونات القروض المتعثرة) بين البنوك حسب نوع الملكية.

تم استخدام أساليب الاحصاء الوصفي من خلال أعلى حد وأدنى حد، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذا أساليب الإحصاء الاستدلالي منها اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مؤشرات جودة الأصول.

وعند وجود التوزيع الطبيعي لتلك البيانات، يمكننا استخدام اختبار t لمعرفة الفروق بين متوسط المؤشرات للبنوك العاملة بالجزائر حسب نوع الملكية، واختبار ليفني لتحديد تجانس التباين، وقبلهما اختبار التوزيع الطبيعي.

2.3 تحليل مؤشرات جودة الأصول واختبار الفرضيات:

نقوم بتحليل مؤشرات الربحية الأكثر شيوعا واستخداما من خلال التوصيف الاحصائي لها حسب نوع الملكية (بنوك عمومية وبنوك خاصة)، ثم يتم اختبار الفرضيات الثلاثة التي تعنى بمقارنة كل مؤشر حسب نوع ملكية رأس مال البنوك.

1.2.3 نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني (NPL1)

حسب الجدول (1)، فان أعلى نسبة للقروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني (NPL1) بالبنوك العمومية سجلت 69.2 سنة 2020 وأدنى نسبة 27,65 سنة 2014، بينما المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة 49,5489 وبانحراف معياري 16,4174. أما البنوك الخاصة، فقد سجلت أعلى نسبة 16,63 سنة 2016 وأدنى نسبة 10,46 سنة 2022، بينما المتوسط الحسابي لهذه النسبة خلال الفترة فهو 14,2978 وبانحراف معياري 1,8744.

جدول (1)

الإحصاءات الوصفية لمؤشر جودة الأصول NPL1

	نوع الملكية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني	بنوك عمومية	27.65	69.2	49.5489	16,4174
	بنوك خاصة	10.46	16.63	14.2978	1.8744

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

هذه النسب مرتفعة جدا مع البنوك العمومية في مقابل انخفاضها بالبنوك الخاصة، حيث أن هناك تعاكس بهذه النسب بحيث ترتفع مع نهاية فترة الدراسة وتنخفض مع بدايتها للبنوك العمومية، وترتفع مع بداية فترة الدراسة وتنخفض مع نهايتها، وهو ما يوضحه الرسم البياني في الشكل (1).

شكل (1)

الرسم البياني لمؤشر جودة الأصول (NPL1)

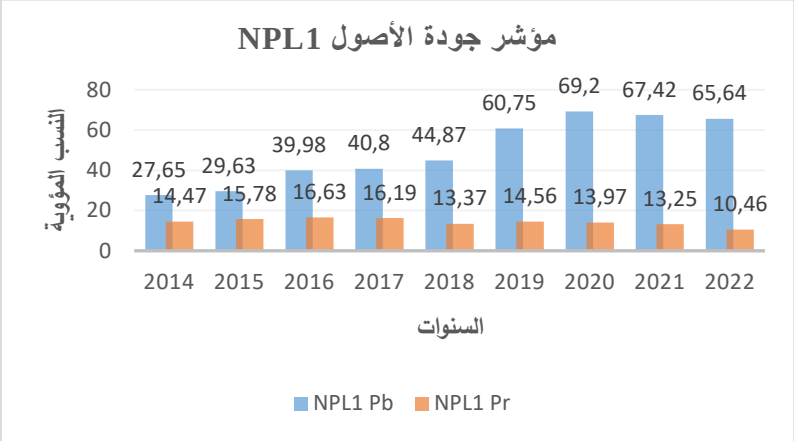

المصدر: مخرجات برنامج Excel

وبالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، نستخدم اختبار SW (Shapiro-Wilks) لأن عدد مفردات العينة أقل من 50. وبما أن حجم عينة الدراسة 18، فان الاختبار المناسب هو شابيرو-ويلك SW. نعتمد على القيمة الاحتمالية للاختبار (Sig SW) ومقارنتها بمستوى الدلالة α، حيث قاعدة القرار تنص:

- **H_0**: "بيانات مؤشرات جودة الأصول تتبع التوزيع الطبيعي"
- **H_1**: " بيانات مؤشرات جودة الأصول لا تتبع التوزيع الطبيعي "

نقبل الفرضية الصفرية (H_0) إذا كانت القيمة الاحتمالية (Sig SW) أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) عندما تكون القيمة الاحتمالية (Sig SW) أقل أو تساوي مستوى الدلالة (α=0.05).

ومن بيانات الجدول (2)، فان نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني (NPL1) تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للبنوك العمومية والبنوك الخاصة، حيث أن القيمة الاحتمالية (0.179) و(0.503) على الترتيب أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05).

جدول (2)

اختبار الاعتدالية (التوزيع الطبيعي) لمؤشر جودة الأصول NPL1

	نوع الملكية	شابيرو-ويلك SW		
		احصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني	بنوك عمومية	0.885	9	0.179
	بنوك خاصة	0.932	9	0.503

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

بما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، فانه يمكننا اختبار الفرضية الإحصائية لمؤشر (NPL1) باستخدام اختبار t، وهذا اعتماد على قاعدة القرار التالية:

- **H_0:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني في البنوك العمومية ومتوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني في البنوك الخاصة"

- **H_1:** "هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني في البنوك العمومية ومتوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني في البنوك الخاصة"

حيث يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0)، متى كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لاختبار t أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05). ونقبل الفرضية الفرضية البديلة (H_1) متى كانت القيمة الاحتمالية (Sig) لاختبار t أصغر من مستوى الدلالة (α=0.05).

كما يمكن الحكم على قبول الفرضية الصفرية لاختبار t او رفضها من خلال وجود تجانس في تباين البيانات أو عدم وجود التجانس، حيث أن جدول اختبار t يقدم لنا مجموعتين في حالة تجانس التباين والثانية في حالة عدم وجود التجانس.

حيث نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص "وجود تجانس في تباين البيانات" عندما تكون القيمة الاحتمالية لاختبار ليفين (Levene test) أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) عندما تكون القيمة الاحتمالية لاختبار ليفين (Levene test) أقل أو تساوي مستوى الدلالة (α=0.05).

ومن الجدول (3)، نجد القيمة الاحتمالية لاختبار ليفين (0.000) أقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، ما يعني أن التباين غير متجانس، ومنه نلجأ إلى المجموعة الثانية من قيم اختبار t، حيث نجد القيمة الاحتمالية لاختبار t (0.000) أقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، ما يعني **رفض الفرضية الصفرية (H_0)** وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص "**هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني في البنوك العمومية ومتوسط نسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني في البنوك الخاصة**" وهو ما يترجم في المتوسط الحسابي لمؤشر (NPL1)، حيث المتوسط في البنوك العمومية المساوي (49.5489) كبير جدا مقارنة مع البنوك الخاصة (14.2978).

جدول (3)

اختبار t واحصائية ليفين لمؤشر جودة الأصول NPL1

	اختبار Levene لتجانس التباين		اختبار t		
	قيمة F	القيمة الاحتمالية	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تجانس التباين	40.729	**0.000**	6.400	16	0.000
عدم تجانس التباين			6.400	8.209	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

2.2.3 نسبة القروض المتعثرة (NPL2)

من الجدول (4)، نسجل أعلى نسبة للقروض المتعثرة (NPL2) 21,35 سنة 2022 وأدنى نسبة 9,91 سنة 2015، كما أن المتوسط الحسابي للنسبة خلال فترة الدراسة هو 14,9922 وبانحراف معياري قدره 4,2164. وبالنسبة للبنوك الخاصة، فان أعلى نسبة هي 9,66 سجلت سنة 2020 وأدنى نسبة 7,11 سنة 2018، بينما المتوسط الحسابي خلال الفترة هو 8,5778 وبانحراف معياري.

جدول (4)

الإحصاءات الوصفية لمؤشر جودة الأصول NPL2

	نوع الملكية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة القروض المتعثرة	بنوك عمومية	9.91	21.35	14.9922	4.2164
	بنوك خاصة	7.11	9.66	8.5778	0.8286

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

ما يلاحظ أن النسبة الأعلى خلال الفترة (2014-2022) بالنسبة للبنوك العمومية أكبر بكثير منها مع البنوك الخاصة، بينما النسبة الأدنى تكاد تكون متقاربة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وحسب الشكل (2)، فان نسبة القروض المتعثرة بالبنوك العمومية في منحى تصاعدي من سنة 2015 لغاية سنة 2022، في حين أنها مستقرة مع البنوك الخاصة.

شكل (2)

الرسم البياني لمؤشر جودة الأصول (NPL2)

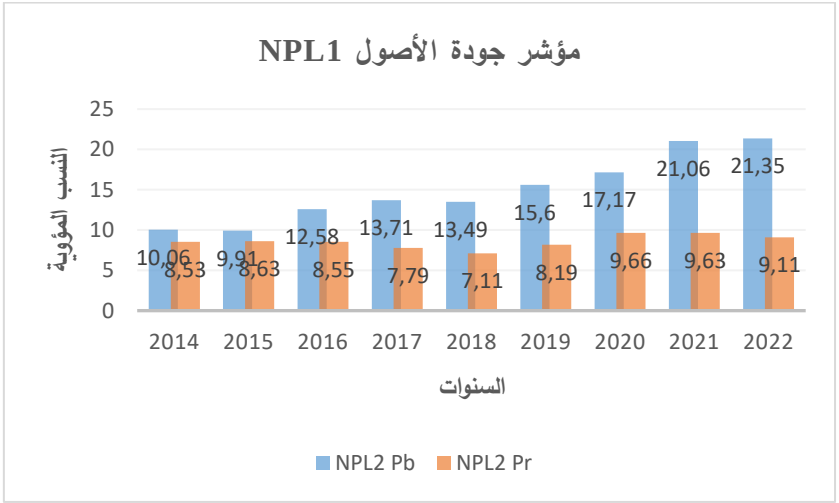

المصدر: مخرجات برنامج Excel

من بيانات الجدول (5)، فان نسبة القروض المتعثرة (NPL2) تتبع التوزيع الطبيعي للبنوك العمومية والبنوك الخاصة، حيث أن القيمة الاحتمالية (0.357) و(0.738) على الترتيب، أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05). وبما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، فانه يمكننا اختبار الفرضية الإحصائية لمؤشر (NPL2) باستخدام اختبار t.

جدول (5)

اختبار الاعتدالية (التوزيع الطبيعي) لمؤشر جودة الأصول NPL2

	نوع الملكية	شابيرو-ويلك SW		
		احصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
نسبة القروض المتعثرة	بنوك عمومية	0.916	9	0.357
	بنوك خاصة	0.954	9	0.738

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

من الجدول (6)، نجد القيمة الاحتمالية لاختبار ليفين (0.002) أقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، ما يعني أن التباين غير متجانس، ومنه نلجأ إلى المجموعة الثانية من قيم اختبار t، حيث نجد القيمة الاحتمالية لاختبار t (0.002) أقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، ما يعني **رفض الفرضية الصفرية (H_0)** وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص "**هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة القروض المتعثرة في البنوك العمومية ومتوسط نسبة القروض المتعثرة في البنوك الخاصة**" وهو ما يترجم في المتوسط الحسابي لمؤشر (NPL2)، حيث المتوسط في البنوك العمومية المساوي (14.9922) كبير مقارنة مع البنوك الخاصة (8.5778).

جدول (6)

اختبار t واحصائية ليفني لمؤشر جودة الأصول NPL2

	اختبار Levene لتجانس التباين		اختبار t		
	قيمة F	القيمة الاحتمالية	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تجانس التباين	13.338	**0.002**	4.478	16	0.000
عدم تجانس التباين			4.478	8.617	**0.002**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

3.2.3 نسبة مؤونات القروض المتعثرة (NPLP)

من خلال الجدول (7)، نجد نسبة مؤونات القروض المتعثرة بأعلى حد لها مع البنوك العمومية 64,04 سجلت سنة 2014 وأدنى حد 44,85 بسنة 2020، في حين أن المتوسط الحسابي لهذه النسبة ضمن فترة الدراسة هو 52,2122 وبانحراف معياري 6,8273. في حين أن أعلى نسبة لمؤونات القروض المتعثرة بالبنوك الخاصة هي 71,69 في سنة 2022 وأدنى نسبة 44,96 سجلت سنة 2014، أما المتوسط الحسابي لنفس النسبة فهو 56,3522 وبانحراف معياري

10,1436 وهو كبير ما يعني أن نسب مؤونات القروض المتعثرة خلال سنوات فترة الدراسة متشتتة كثيرا عن متوسطها الحسابي مقارنة بنسب البنوك العمومية.

جدول (7)

الإحصاءات الوصفية لمؤشر جودة الأصول NPLP

	نوع الملكية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة مؤونات القروض المتعثرة	بنوك عمومية	44.85	64.04	52.2122	6.8273
	بنوك خاصة	44.96	71.69	56.3522	10.1436

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

من الشكل (3)، نلاحظ أن نسب مؤونات القروض المتعثرة في انخفاض من بداية الفترة لنهايتها مع البنوك العمومية، وعلى العكس مع البنوك الخاصة حيث يتوضح لنا أن النسب في انخفاض، حيث انتقلت من 44,96بالمائة سنة 2014 إلى 71,69 لسنة 2022. ما يشير إلى تخوف البنوك الخاصة من احتمال التعرض لمخاطر الائتمان من سنة لأخرى ما جعلها ترفع من المؤونات في مقابل القروض المتعثرة. بينما البنوك العمومية تجد نفسها في مأمن من التعرض لتلك المخاطر وهو ما انعكس على المؤونات المخصصة لذلك.

شكل (3)

الرسم البياني لمؤشر جودة الأصول (NPLP)

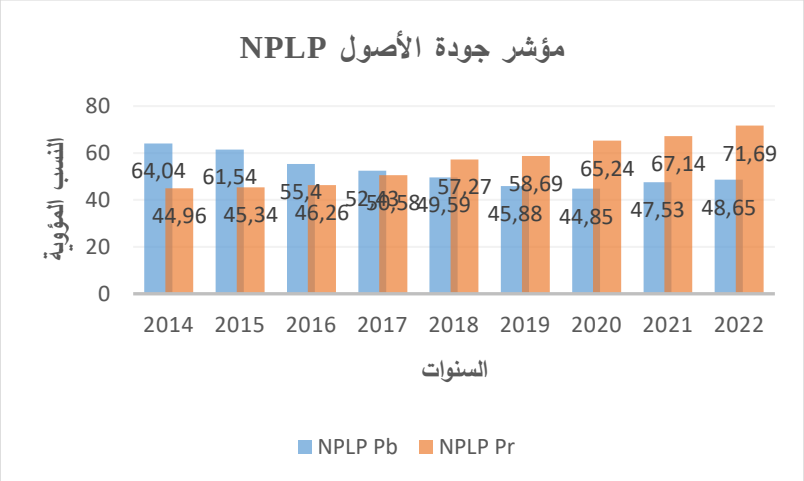

المصدر: مخرجات برنامج Excel

ومن بيانات الجدول (8)، فان نسبة مؤونات القروض المتعثرة (NPLP) تتبع التوزيع الطبيعي سواء مع البنوك العمومية أو البنوك الخاصة، حيث أن قيمتهما الاحتمالية (0.238) و(0.301) على الترتيب، أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05). حيث يمكننا اختبار الفرضية الإحصائية لمؤشر (NPLP) باستخدام اختبار t.

جدول (8)

اختبار الاعتدالية (التوزيع الطبيعي) لمؤشر جودة الأصول NPLP

	نوع الملكية	شابيرو-ويلك SW		
		احصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
نسبة مؤونات القروض المتعثرة	بنوك عمومية	0.897	9	0.238
	بنوك خاصة	0.908	9	0.301

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

ومن الجدول التالي (9)، نجد القيمة الاحتمالية لاختبار ليفين (0.140) أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، ما يعني أن التباين متجانس، ومنه القيمة الاحتمالية لاختبار t (0.325) أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، ما يعني **قبول الفرضية الصفرية (H_0)** التي تنص "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نسبة مؤونات القروض المتعثرة في البنوك العمومية ومتوسط نسبة مؤونات القروض المتعثرة في البنوك الخاصة**" وهو ما يترجم في المتوسط الحسابي لمؤشر (NPLP)، حيث المتوسط في البنوك العمومية المساوي (52.2122) قريب من متوسط البنوك الخاصة (56.3522)، على الرغم من وجود فارق إلا أنه غير دال احصائيا وإنما يعود للصدفة.

جدول (9)

اختبار t واحصائية ليفني لمؤشر جودة الأصول NPLP

	اختبار Levene لتجانس التباين		اختبار t		
	قيمة F	القيمة الاحتمالية	قيمة t	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
تجانس التباين	2.412	**0.140**	1.016-	16	**0.325**
عدم تجانس التباين			1.016-	14.014	0.327

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مخرجات برمجية SPSS 26

رابعا- خاتمة:

بعد اجراء الدراسة الكمية حول مؤشرات جودة الأصول المصرفية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، توصلنا إلى أن هناك اختلاف وتباين دال احصائيا لنسبة القروض المتعثرة الصافية من المؤونات إلى رأس المال الخاص القانوني ونسبة القروض المتعثرة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، حيث متوسط تلك النسبة كبير مع البنوك العمومية برقم كبير مقارنة بنظيرتها الخاصة أي جودة الأصول المصرفية العمومية أقل بكثير منها مع الخاصة، وهو ما يترجم سياسة منح الائتمان التي كانت تنتهجها البنوك العمومية من حيث التوسع في ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الربحية وجدوى المشاريع الممولة بحكم تبعية قرارات منح الائتمان للسلطة الإدارية، في حين أن البنوك الخاصة ذات رأس مال أجنبي أو مختلط يتم تسييرها وفقا لمقتضيات ومصالح البنك وأصحاب المصلحة ووفقا لمعايير مصرفية ومالية معترف بها.

في حين أن المؤونات المكونة من طرف البنوك العمومية والبنوك الخاصة لمواجهة القروض المتعثرة لا يوجد بينها فرق، أي كلا النوعين يحرصان على تشكيل مؤونات لمواجهة مخاطر الائتمان ومنه حماية وضمان الاستقرار المصرفي والمالي. على أن ارتفاع متوسط نسبة مؤونات القروض المتعثرة يوحي إلى ارتفاع القروض المتعثرة في حد ذاتها، وبالرغم من تكوين مؤونات لذلك إلا أن الحل الأمثل لا يكمن في تلك المؤونات وإنما البحث عن أسباب التعثر وتجنبها.

قائمة المراجع:

Isa, I. S., Sadique, R. B., Alias, N., & Haron, N. H. (2023). Factors affecting non-performing loans of commercial banks in Malaysia. 12(4), 32-42.

Ferreira, C. (2022, March). Determinants of non-performing loans: a panel data approach. Research in Economics and Mathematics working paper series(0216).

Kelvin, O. O., Ozofer, I. B., & Tom, E. C. (2024). effects of non-performing loans on return on assets of selected commercial banks in Nigeria. International Journal of Advanced Economics, 6(2), 12-25.

Nasir , M. S., Oktaviani , Y., & Andriyani, N. (2022). Determinants of Non-Performing Loans and Non-Performing Financing level: Evidence in Indonesia 2008-2021, Banks and Bank Systems. 17(2), 116-128.

OWONYE, B., & OBONOFIEMRO, G. (2022). Determinants of non-performing loans in the nigeria banking industry. International Journal of Management & Entrepreneurship Research, 4(11), 428-440.

Prasetyowatie, Y. W., & Hariadi, S. (2022). Determinants Non-Performing Loans in Indonesia. MediaTrend, 17(2), 317-328.

الذبحاوي ,ح .ك & .,تويج ,ع .ع .(2021) .مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.44-23 ,(2)17 ,

الذبحاوي ,ح .ك & .,تويج ,ع .ع .(2021) .القروض المتعثرة وأثرها على القيمة السوقية المضافة :دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة .2019-2005مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.44-23 ,(2)17 ,

الذبحاوي ,ح .ك & .,تويج ,ع .ع .(2021) .القروض المتعثرة وأثرها على القيمة السوقية المضافة :دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة .2019-2005مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.(2)17 ,

الذبحاوي ,ح .ك & .,تويج ,ع .ع .(2022) .تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة .2019-2010مجلة مركز دراسات الكوفة.38-1 ,(67)1 ,

بتول ,أ .ح & .,ذنون ,ب .ش .(2021) .تقدير العوامل المحددة للقروض المتعثرة للمدة 2019-2010باستخدام طريقة البيانات اللوحية الديناميكية .مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.264-250 ,(55)17 ,

بتول ,أ .ح & .,ذنون ,ب .ش .(2021) .تقدير العوامل المحددة للقروض المتعثرة للمدة 2019-2010باستخدام طريقة البيانات اللوحية الديناميكية .مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.264-250 ,(55)17 ,

صندوق النقد الدولي ,م .(2006) .مؤشرات السلامة المالية :مرشد لإعداد البيانات .واشنطن :صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد العربي .(2023) .تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية .2023أبو ظبي :صندوق النقد العربي.

عبد الجبار ,ع .هـ & .,سعيد ,ع .هـ .(2016) .إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها .مجلة العلوم الاقتصادية والادارية.383-369 ,(87)22 ,

عبيد ,ر .,الجويني ,ج .,أعطية ,ح .,خليل ,س .,سراج ,ع & .,رجب ,أ .(2023) .مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية . دراسات تطوير القطاع المالي.(21)

عكاوي ,ع .م .,حسين ,ع .ط & .,حسين ,ع .ع .(2023) .تأثير كفاية رأس المال المصرفي والقروض المتعثرة على السيولة المصرفية .مجلة اقتصاديات الأعمال)5 ,خاص.145-131 ,(

هادي ,هـ .ع .,كتاه ,ز .ح & .,حميد ,ر .ع .(2023) .القروض المتعثرة وأثرها على القدرة الائتمانية في المصارف التجارية . مجلة دراسات محاسبية ومالية.509-490 ,(64)18 ,

Transliteration of Arabic References :

Mu’ashshirāt al-Salāmah al-mālīyah : Murshid li-i‘dād al-bayānāt, Ṣundūq al-naqd al-dawlī, Wāshinṭun, 2006

Taqrīr al-istiqrār al-mālī fī al-Duwal al-‘Arabīyah 2023, Ṣundūq al-naqd al-‘Arabī, abwẓby, 2023

Rami Ubayd, Jamal al-Juwayni, Ḥabib a‘ṭyh, Said Khalil, Abd Allah Siraj wa-Aḥmad Rajab, Mu’ashshirāt al-Salāmah al-mālīyah fī al-Duwal al-‘Arabīyah, Ṣundūq al-naqd al-Arabi, Abu Dhaby, Dirasat taṭwir al-qiṭaa al-mali, issue 21, 2023

Abd al-Jabbar Hani Abd al-Jabbar wa fra Hadi Said, Ishkālīyat al-Qurūḍ al-maṣrifīyah al-muta‘aththirah fī al-‘Irāq wa-subul mu‘ālajatihā, Majallat al-‘Ulm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah, volume 22, issue 87, 2016

Halah Ayyad Hadi, Zaynab Ḥamid ktah wa ramy Abbas Ḥamid, al-Qurūḍ al-muta‘aththirah wa-atharuhā ‘alá al-qudrah al-i’timānīyah fī al-maṣārif al-Tijārīyah, Majallat Dirāsāt muḥāsabīyah wa-mālīyah, volume 18, issue 64, 2023

Ḥasan Karim al-Dhabḥawa wa Ala Abd al-Razzaq twyj, al-Qurūḍ al-muta‘aththirah wa-atharuhā ‘alá al-qīmah al-sūqīyah al-muḍāfah: dirāsah taḥlīlīyah li-‘ayyinah min al-maṣārif al-Tijārīyah lil-muddah 2005-2019, Majallat al-Gharī lil-‘Ulūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah, volume 17, issue 2, 2021

Umar Maḥmud Akkawi, ala Ṭalib Ḥusayn wa Ala Abd al-Jabbar Ḥusayn, Ta’thīr Kifāyat Ra’s al-māl al-maṣrifī wa-al-qurūḍ al-muta‘aththirah ‘alá alsywlh al-maṣrifīyah, Majallat Iqtiṣādīyāt al-A‘māl, volume 5, special issue, 2023

Ḥasan Karim al-Dhabḥawi wa Ala Abd al-Razzaq twyj, taḥlīl wāqi‘ al-Qurūḍ al-muta‘aththirah lil-qiṭā‘ al-maṣrifī al-‘Irāqī lil-muddah 2010-2019, Majallat Markaz Dirāsāt al-Kūfah, volume 1, issue 67, 2022

Aḥmad Ḥusayn Batul wa Batul Shakib Dhannun, taqdīr al-‘awāmil al-muḥaddadah llqrwḍ al-muta‘aththirah lil-muddah 2010-2019 bi-istikhdām ṭarīqat al-bayānāt al-lawḥīyah al-dīnāmīkīyah, Majallat Tikrīt lil-‘Ulūm al-Idārīyah wa-al-iqtiṣādīyah, volume 17, issue 55, part 3, 2021

Bwsth rmyṣa wa mṣyṭfa Abd al-Laṭif, Athar altqyd Kifāyat Ra’s al-māl ‘alá al-ḥadd min al-Qurūḍ al-maṣrifīyah al-muta‘aththirah: dirāsah ḥālat li-‘ayyinah min al-bunūk al-‘Arabīyah khilāl al-fatrah 2006-2010, Majallat al-wāḥāt lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, volume 8, issue 2, 2015

Si Aḥmad Fatiḥah wa bqyq Layla Asmahan, Athar al-Qurūḍ al-maṣrifīyah al-muta‘aththirah ‘alá Ribḥīyat al-bunūk al-Jazā’irīyah: dirāsah qiyāsīyah, Majallat al-ibtikār wa-al-Taswīq, volume 11, issue 1, 2024